



المؤبد والسجن 15 سنة لـ 69 إرهابيا ارتبطوا بالحرس الثوري

5.5 ملايين دينار غرامات.. ومصادرة أكثر من 8 ملايين للأعمال الخيرية

تخابروا مع إيران والحرس الثوري لارتكاب الأعمال الإرهابية بالمملكة



صرّح المحامي العام رئيس نيابة الجرائم الإرهابية بأن المحكمة الكبرى الجنائية قد أصدرت حكمها في القضية المقيدة بشأن تأسيس وإدارة الجماعة الإرهابية المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني التي تدعو إلى تعطيل أحكام الدستور وتغيير نظام الحكم.

حيث قضت المحكمة بإدانة جميع المتهمين المحبوسين والهاربين ومعاقبتهم بعقوبات تتراوح بين السجن المؤبد والسجن مدة خمس عشرة سنة، وتغريم بعضهم مائة ألف دينار، فضلاً عن مصادرة ما يزيد على ثمانية ملايين دينار لصالح الأعمال الخيرية، وكذلك مصادرة الأشياء الأخرى المضبوطة.

مشيرًا إلى أن النيابة العامة قد أمرت بإحالة المتهمين في تلك القضية على ضوء ما توصلت إليه التحقيقات من قيامهم بتأسيس الجماعة لتحقيق الأغراض سالفة البيان، واتخاذها الإرهاب وسيلة من وسائلها في تحقيق أهدافها، وما كشفت التحقيقات والتحريات الأمنية والمالية المكثفة عن جمعهم أموالاً لدعم نشاط تلك الجماعة، وتخابر بعضهم مع جمهورية إيران والحرس الثوري الإيراني الإرهابي بقصد الإضرار بمصالح المملكة، والعمل على تغيير نظام الحكم بالقوة وبوسائل غير مشروعة، وذلك بالتحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية وأعمال الشغب والتخريب.

كما عملوا على نشر وترسيخ فكر بما سمّي بولاية الفقيه الرامي إلى التبعية السياسية التامة للنظام الإيراني القائم والداعي إلى الولاء له دون الوطن ونظمه الأساسية، وذلك من خلال الهيمنة على دور العبادة وما ينسبونه لحكمها واستغلالها في نشر ذلك الفكر لتقويض الانتماء الوطني، فضلاً عن التغلغل في عدد من المؤسسات الاجتماعية والخيرية والتعليمية لنشر مفهوم الولاء إلى النظام الإيراني وعناصره، وكذا العمل على تسييس خطب رجال الدين والرواديد في هذا الاتجاه وفي التحريض ضد نظام الحكم والدعوة للخروج عليه وتكريس الأفكار المناوئة له ودعم الأعمال التخريبية الرامية إلى زعزعة الاستقرار في البلاد، مع التضييق في المقابل على المعارضين لمنهج بما سمّي بولاية الفقيه، وتشويه سمعتهم وتهميشهم وإرهابهم فكرياً إلى حد تهديدهم باستخدام العنف ضدهم.

حاولوا نشر فكر ما سمّي بولاية الفقيه الموالي للنظام الإيراني من دون الوطن

فيما أوضح المحامي العام أن النيابة العامة قد استندت في الاتهام إلى ما قام ضد المتهمين من أدلة قاطعة من واقع التحقيقات والتحريات الأمنية والمالية، وما تضمنته المصنفات والمحررات والأجهزة المضبوطة بحوزة المتهمين وما ضبط لديهم من مبالغ مالية بعملة الدينار البحريني وعملات مختلفة تناهز جملتها 935 ألف دينار، وما ثبت من جمع المتهمين أموال بدون ترخيص واستخدامها في تمويل نشاط الجماعة الإرهابي.

كما استندت النيابة أيضًا إلى الخطب المسجلة المنسوبة إلى بعض المتهمين والتي تضمنت تحريضًا على تنفيذ أغراض الجماعة، وكذلك ما خلصت إليه التحقيقات من تأسيس وتشكيل تلك الجماعة المنظمة من أولئك المتهمين المنتسبين إلى ما يسمى بالمجلس العلمائي الذي تم حله بموجب حكم قضائي، وتواصل قياداتهم مع عناصر الحرس الثوري والاستخبارات الإيرانية لتلقي التكليفات والتوجيهات، وجمع وتلقي الأموال لدعم نشاط الجماعة الفكري والإرهابي لتحقيق أغراضها بزعزعة الاستقرار في البلاد وصولاً إلى تغيير نظام الحكم وفرض التبعية التامة لما سمّي بالولي الفقيه.

كما استندت النيابة بالإضافة إلى تلك الأدلة إلى إقرارات بعض المتهمين بالتحقيق بما نسب إليهم، مؤكدًا في هذا السياق أن النيابة العامة تباشر إجراءاتها في الدعوى الجنائية في حيادية وموضوعية تامة، وتحرص على شرعيتها ومشروعية الأدلة المستمدة منها، وقد جرى التحقيق مع المتهمين المقبوض عليهم وكفلت لهم خلاله حقوقهم القانونية والضمانات المقررة للمتهم كافة بما فيها حقوق الدفاع، حيث تم تمكينهم من الاتصال بذويهم وإحاطتهم بوضعهم، ووفرت لهم في محبسهم الرعاية الصحية وذلك على نحو ما أوجب القانون في شأن معاملة المتهمين والموقوفين.

كما جرت المحاكمة في حضور محاميي المتهمين المحبوسين جميعًا، ووفرت لهم المحكمة جميع ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة، فمكنتهم والمحامين من الاطلاع على مدار جلسات عديدة، واستمعت خلالها إلى المتهمين الذين أبدوا ومحاموهم ما عنّ لهم من دفاع ودفوع خضعت لتحقيق المحكمة، واستمعت إلى شهادة شهود الإثبات ومكّنت المتهمين ومحاميهم من مناقشتهم، كما استمعت كذلك إلى أقوال شهود النفي الذين استعانوا بهم، بينما حضر ممثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان جلسات المحاكمة لمتابعة مجرياتها.

وذكر المحامي العام أن الحكم بإدانة المتهمين قد ابتني على قناعة المحكمة واطمئنانها إلى الأدلة المتساندة والكاشفة بيقين عن نشاط المتهمين ومخططاتهم التي استهدفت وحدة البلاد واستقرارها، والتي شكلت الجرائم موضوع التهم المسندة إليهم.

استغلوا الجمعيات الخيرية والتعليمية وتسييس الرواديد لنشر مفهوم الولاء



○ حمد الدوي. ○ حسن إبراهيم. ○ جميل البلوشي. ○ علي صقر. ○ محمد البلوشي. ○ مريم الصايغ. ○ بدر التميمي. ○ محمد الرفاعي. ○ محمد الأحمد. ○ محمد جناحي.

نواب يؤيدون الأحكام القضائية بحق المدانين في قضية الجماعة الإرهابية

أكد عدد من أعضاء مجلس النواب تأييدهم الكامل للأحكام القضائية الصادرة بحق المدانين في قضية الجماعة الإرهابية المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، مشددين على أن هذه الأحكام تجسد سيادة القانون وعدالة القضاء البحريني واستقلاليته، وتؤكد أن أمن مملكة البحرين وسيادتها واستقرارها خط أحمر لا يقبل المساومة أو التهاون، وأن كل من تثبت إدانته بالتآمر على الوطن أو تهديد أمنه سيواجه المساءلة والمحاسبة وفقًا للقانون.

وأشاروا في بيان لهم أمس إلى أن التآمر على أمن المملكة أو الارتباط بجهات خارجية تستهدف سيادتها واستقرارها يمثّل تهديدًا للمصالح الوطنية العليا، وأن حماية الوطن ومكتسباته مسؤولية وطنية مشتركة.

ولفتوا إلى أن وحدة الصف الوطني وتلاحم أبناء البحرين بمختلف مكوناتهم ووقوفهم خلف حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تعزّز قدرة المملكة على مواجهة محاولات التدخل الخارجي والمساس بسيادتها.

كما أكد النواب دعمهم الكامل للفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة، وزير الداخلية، في اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الحازمة اللازمة، وفقًا للقانون، لحفظ أمن مملكة البحرين واستقرارها وحماية المواطنين والمقيمين على أرضها، معربين عن اعتزازهم بجهود الأجهزة الأمنية ويقظتها في كشف المخططات التي تستهدف أمن المملكة والتصدي لها، ومؤكدين استعدادهم لمساندة هذه الجهود من خلال ممارسة صلاحياتهم الدستورية والتشريعية، بما يعزز منظومة الأمن الوطني ويحفظ استقرار المملكة.

وأضافوا في بيانهم بتأكيد أن مسؤوليتهم الوطنية والتشريعية تفرض عليهم الوقوف بحزم في مواجهة كل ما يهدد أمن الوطن وسيادته، وأن مملكة البحرين ستبقى عصية على كل محاولات التآمر والتدخلات الخارجية، مشددين على أن وحدة الشعب والتفافه حول قيادته سيظلان السد المنيع في وجه جميع التهديدات، وأن الولاء لمملكة البحرين عهد ثابت ومسؤولية وطنية لا تقبل المساومة، وأن أمن الوطن واستقراره فوق كل اعتبار.

وشددوا على أن شرف حمل الجنسية البحرينية لا يستحقه إلا من أخلص الولاء للبحرين وقيادتها وصان أمنها وسيادتها، داعين أبناء الشعب البحريني، الذين شهدت لهم المواقف بثبات هذا الولاء، إلى الجهر بإدانة هؤلاء المجرمين وكل من يمجد جرائمهم أو يتعاطف معهم تأييدا لما ارتكبوه، والتصدي للتحريض بالكلمة المسؤولة وصون وحدة الصف الوطني.

واهابوا بأولياء الأمور أن يحاوروا أبناءهم وينبهوهم إلى أساليب الاستدراج عبر وسائل التواصل ويساندوهم في مواجهتها.

وجددوا وقوفهم خلف حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، ودعمهم للحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مؤكدين اعتزازهم بجهود منتسبي قوة دفاع البحرين في أداء واجبهم الوطني، سائلين المولى عز وجل أن يحفظ مملكة البحرين ويديم عليها نعمة الأمن والاستقرار.

الموقعون على البيان:-

1. حمد الدوي.
2. حسن إبراهيم.
3. جميل البلوشي.
4. علي صقر.
5. محمد البلوشي.
6. مريم الصايغ.
7. بدر التميمي.
8. محمد الرفاعي.
9. محمد الأحمد.
10. محمد جناحي.

«البحرين لمراقبة حقوق الإنسان»:

المحكمة وفّرت للمتهمين ضمانات المحاكمة العادلة

في إطار دور جمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان، بصفتها جمعية حقوقية غير حكومية تأسست عام 2004، حضر الأمين العام للجمعية، فيصل فولاذ، صباح أمس، جلسة النطق بالحكم في قضية التنظيم المرتبط بالحرس الثوري الإيراني.

وركزت الجمعية، طوال جلسات القضية، على رصد مدى مراعاة حقوق المتهمين والضمانات القانونية والإجرائية ذات الصلة بمراحل التحقيق والاحتجاز والمحاكمة، مع احترام استقلال السلطة القضائية واختصاصاتها.

وبناءً على ما رصدته الجمعية خلال جلسات المحاكمة، تؤكد أن المحكمة وفّرت للمتهمين ضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك حق الدفاع والمشاركة الفعلية في الجلسات، وتمكين هيئة الدفاع من الاطلاع على أوراق الدعوى، وتقديم الطلبات والدفوع، ومناقشة الشهود.